خلال محاضرة نظمتها وزارة الخارجية

رئيس هيئة حقوق الإنسان: راقبنا أكثر من ٣٥٠ جلسة قضائية

حقوق/ خاص

نظمت وزارة الخارجية محاضرة بعنوان: «حالة حقوق الإنسان في السعودية»، بحضور عدد من وسائل الإعلام وموظفي الوزارة، وتطرق معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان إلى المنجزات الحضارية التي خطتها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، في مجال حقوق الإنسان.

وقال معاليه في معرض حديثه إن الهيئة انتدبت عددًا من موظفيها وأعضائها لمراقبة المحاكمات والجلسات القضائية، وأن عدد الجلسات التي جرت مراقبتها وحضورها من ممثلي الهيئة وصل إلى أكثر من ٣٥٠ جلسة، رصد من خلالها عدد من الجوانب الإيجابية والسلبية، مشيرًا إلى سعي الهيئة لتعزيز مبدأ علنية جلسات المحاكمات.

وأكد معالي رئيس الهيئة وصول حقوق التقاضي والتعليم والعمل والصحة في المملكة إلى مراحل متقدمة، موضحًا أن المملكة في المجال الصحي أصبحت أفضل من المعدل العالمي في مجال صحة الطفولة لتتجاوز ٥٠ في المئة من المعدل العالمي، ورأى أن وصول المملكة إلى مراحل متقدمة في القطاعات العدلية والتعليمية والصحية يمنحها الريادة في مجالات التنمية الاقتصادية العالمية.

ووصف معاليه النقد الذي تتعرض له المملكة بأنه «مسيس»، لأسباب سياسية من بعض الدول، مشيرًا إلى عدم التأثر بتلك الانتقادات، لاسيما في ظل وجود خطوط حمراء لا أحد يمكنه تجاوزها على رأسها التشريعات الإسلامية.

وأشاد الدكتور العيبان بما تشهده المملكة من نقلة نوعية في مجالات حقوق الإنسان بشتى أنواعها في الأعوام الحالية، وأن مشروعي تطوير القضاء ومشاركة المرأة في صناعة القرار أولى خطوات الإصلاح، منوهًا بدعم المملكة لصندوق مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة بـ١٠٠ مليون دولار.

وقال الدكتور العيبان: «أن المرأة السعودية حققت في الآونة الأخيرة إنجازات متقدمة في عدد من المجالات، أبرزها مساهمة المرأة في القرار الوطني على مستوى صناعة الأنظمة من خلال توليها عضوية مجلس الشورى، كما يحق لها الانتخاب والترشح في انتخابات المجالس البلدية».

وأضاف د. العيبان: «أن عدد العاملات في القطاع الحكومي ارتفع العام الماضي فقط بنسبة ٨٪، مشيرًا إلى أن عدد النساء العاملات في الوظائف التعليمية بلغ ٢٢٨ ألفًا مقابل ٢٢٤ ألفًا للرجال، أي أن المرأة في القطاع التعليمي أكثر من الرجال».

وأشار معاليه إلى أن عدد النساء العاملات كمحاضرات في الجامعات بلغ ١٣ ألفًا، بعد أن كان ١١ ألفًا ما بين عام ٢٠٠٩ و٢٠١٢، مضيفًا أنه وصل عدد الملتحقات بالتعليم إلى ٤٧٣ ألفًا مقابل ٤٢٩ ألفًا للرجال، كما بلغ عدد خريجات مؤسسات التعليم العالي ٦٠ ألفًا مقابل ٥٦ ألفًا من الرجال، وأن نسبة نمو الابتعاث للطالبات أعلى من الطلاب، حيث بلغ ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١ نحو ٣٨٩ ألفًا بما يقارب ٩٠٪ للإناث مقابل ٣٠٪ للذكور.

ونوه الدكتور العيبان بأن المملكة تسعى إلى توظيف عدد من أبنائها للعمل في المنظمات الدولية، وصرف رواتب أبنائها الموظفين في تلك المنظمات بنفسها دعمًا وتطويرًا وتدريبًا لأبناء المملكة، وهو ما يهدف إلى جلب الخبرات العالمية للمملكة، والسعي لتطوير كل المرافق والأجهزة الحكومية بغض النظر عن النقد المسيس الذي تنتهجه بعض الدول للمملكة لأغراض سياسية.

وبين رئيس الهيئة أن مجالات تطوير حقوق الإنسان في المملكة تمثلت في مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، وهو أهم مراحل الإصلاح التي تدعم حقوق الإنسان في المملكة، باعتبار أن القضاء هو الضامن الفعلي والحقيقي لحماية حقوق الإنسان.

وأوضح أن مبدأ علنية المحاكمات مقيد من المحكمة بحسب الأنظمة العالمية المتبعة، إذا رأت الاستغناء عن ذلك مراعاة للأمن العام في الدولة أو محافظة على الآداب العامة، مشيرًا إلى دراسة قانون جديد تحت مسمى العقوبات البديلة وهو أحد بدائل السجون والإصلاحيات، مبينًا أن التعليم في المملكة وصل إلى أعلى مستوياته العالمية، إذ يعد من أنجح النماذج وأكثرها حقوقية، فهو تعليم مجاني في جميع مراحله، ويصل إلى في ما بعد ذلك إلى الدعم المالي للدارسين في مراحل التعليم العالي والأبحاث والدراسات التي تجرى من خلال الجامعات السعودية.

وحضرت محاكمة ٣٠ موقوفًا

حضر وفد من هيئة حقوق الإنسان برئاسة نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين وعدد من أعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها، محاكمة ما يقارب ٣٠ موقوفًا بتهم إدارية كتزوير أوراق رسمية وحيازة أسلحة وغيرها، أثناء زيارتهم لمقر محكمة ديوان المظالم (المحكمة الإدارية) مؤخرًا.

وزار وفد الهيئة بعض عنابر سجن بريمان بجدة، واطلع على أحوال السجناء والموقوفين، وقد وقف على عدد من الملاحظات التي تمت معالجة بعضها في حينه.

وأبدى الدكتور آل حسين ارتياحه لما اطلع عليه، وأثنى على هذه المبادرة التي اضطلع بها ديوان المظالم وسجن بريمان، والتي من شأنها تنفيذ أحكام نظام الإجراءات الجزائية والأنظمة ذات الصلة، ومنها التعجيل بإحالة الموقوفين إلى المحاكمات، وتخفيف الضغط على السجن، وتلافي إشكاليات نقل الموقوفين إلى المحاكم وغير ذلك.

كما اجتمع نائب رئيس الهيئة بمدير سجن بريمان ومديري الأقسام من الضباط وقدر ما يقدمونه من جهود، وحثهم على بذل المزيد لحماية حقوق السجناء والموقوفين، وذكر أن ذلك واجب شرعي دعا إليه ديننا الحنيف، وأكدته الأنظمة واللوائح ذات الصلة، وناقشوا خلال الاجتماع ظروف السجن وما يتعلق به من مشاكل.